

كتبت: مريم بالليل مدجوبي

عضوة بفريق العمل الجزائري لحوكمة الشركات (GOAL)

الجزائر

يتألف من رؤساء شركات- بتقويض من جمعيات مهنية وجمعيات أرباب العمل، ومستشارين ماليين وقضائيين- التزامه بشكل مبدئي بالترويج لمبادئ حوكمة الشركات لدى الشركات الوطنية التابعة للقطاع الخاص.

وقد أدت هذه المبادرة، والتي حظيت على الدعم الكامل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ودعم بعض الهيئات الدولية المختلفة إلى سن أول قانون جزائري لحوكمة الشركات في مارس 2009.

هذا القانون- ذو الصبغة التعليمية- يهدف إلى مساعدة رؤساء الشركات على اكتساب الأدوات الأساسية التي تمكنهم من القيام بعملية حوكمة الشركات بشكل فعال، وهو متاح على شبكة الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني: (GOAL)

www.algeriacorporategovernance.org

وفي الوقت الحالي يتم العمل بمبادئ هذا القانون بشكل طوعي، حيث لا يمكن فرض هذا القانون بشكل ملزم حتى يقوم عدد من الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة

أصبح من المتفق عليه عالمياً، أنه من خلال تحسين علاقة الشركات ببيئتها، تستطيع زيادة مصداقيتها وقدرتها على الجذب وتغيير صورتها بشكل إيجابي أمام الآخرين. وأصبح مفهوماً أن تحقيق هذا الهدف يعتمد بشكل كبير على تطبيق خيار حوكمة الشركات، الذي يطرح نفسه في الجزائر- ومنذ بعض الوقت- كأولوية استراتيجية على طريق تعزيز أداء واستمرارية الشركات، خاصة الصغيرة منها والمتوسط.

وتعد هذه الرؤية حديثة إلى حد بعيد، فحتى وقت قريب للغاية كانت الجزائر تتبع نموذج الاقتصاد الموجه مما أدى إلى تدهور علاقة الشركات بالسلطات العامة.

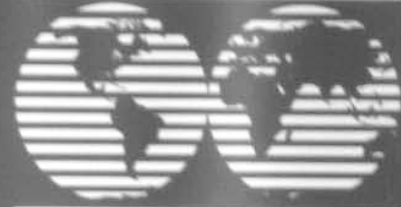
في الوقت ذاته، منذ أن أعلنت الجزائر تبنيها الخيار الاستراتيجي بالتحول إلى اقتصاد السوق، أصبح من العاجل والضروري إعادة بناء الثقة بين الشركات وبيئتها المؤسسية والمالية من خلال إعادة صياغة أنماط الحوكمة.

من هذا المنطلق، أبدى فريق العمل الجزائري لحوكمة الشركات (GOAL)، وهو الفريق التطوعي الذي

Code Algerien le Gouvernance d'Entreprise

GOAL

CIPE



مركز المشروعات
الدولية الخاصة

Center for International
Private Enterprise





مركز
الدول
المتعددة

International
Enterprise

على نحو فعال، وتظهر نتائج التجربة الإيجابية بشكل لا يقبل الجدل. وقد استقبلت الدوائر المؤسسية والمالية قانون حوكمة الشركات الجزائري بحفاوة شديدة، ورغم ذلك فقد أدت حداثة منهج حوكمة الشركات إلى صعوبة حصوله على شعبية كبيرة لدى رؤساء الشركات.

ومن الممكن إرجاع ذلك إلى قضايا مثل الشفافية والإفصاح وتدفق المعلومات، كما يمكن تفسيره أيضاً من خلال عادة التوريث- التي تتصدى لها الحوكمة- في محيط اقتصادي تسيطر عليه الشركات العائلية إلى حد كبير. كما يُفسر أيضاً عدم الإقبال على حوكمة الشركات بعدم إدراك مزايا العمل بهذا المنهج بشكل كامل، وكذلك الافتقار إلى الخبرات، والمجالس المتخصصة، والسياسة العامة التي تدعم الشركات ذات الحوكمة الرشيدة.

ومن ثم يقوم فريق عمل من مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة (CARE)، في مطلع يونيو القادم- بدعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة- بجولة إقليمية لرفع مستوى الوعي بمزايا حوكمة الشركات. يتطرق هذا الفريق إلى القضايا الرئيسية العاجلة المتعلقة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل فعال، ويعتبر في الوقت ذاته بيت خبرة يدعم حوكمة الشركات في الجزائر.

وبالرغم من أن هذا التردد في الإقبال على الحوكمة يعد مفهوماً خلال هذه المرحلة الانتقالية، لكنه يبقى من المنتظر أن تقوم هذه الجولة الإقليمية بتغيير ردود أفعال رؤساء الشركات، للدخول إلى حيز التنفيذ، والخروج من حيز الوعود الشفهية.

يحدد الخبراء الأكاديميون الخصائص العامة للشركات الخاصة الجزائرية بأنها:

تعاني معظمها من مشاكل الاستدامة، داخلياً و/أو خارجياً.

معظمها شركات عائلية هيكلها القانوني ينتمي إلى الشركات الفردية، والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

الإدارة تطبق النموذج العائلي، حيث المالك الرئيسي والموظفون المعينون من محيط عائلته يستحذون على

حقوق اتخاذ القرار تقريباً.

تلتزم أقلية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالحوكمة، وتعتبرها نموذجاً للبقاء، واستطاعت أن تتغلب على الملاحظات التالية من خلال إيجاد حلول لكلها أو لبعضها:

- كيفية تحسين العلاقة بين البنوك والشركات.
- كيفية استقطاب المستثمرين من خارج الشركات للاستثمار في شركات معظمها عائلية.
- كيفية إعادة الثقة بين الشركات والجهات الضريبية.



الشركات، تحت اسم حوكمة الجزائر، ليحاكي ما يحدث في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تونس، ومصر، ولبنان، والإمارات... إلخ). وسيعمل هذا المركز على تعزيز استمرارية المهام التي قام بها فريق العمل، وقد تم إسناد مهام محددة إليه، منها: نشر مبادئ حوكمة الشركات، وتحديث القوانين القائمة، وطرح قوانين محددة (فيما يتعلق بالقطاع المالي، والشركات العامة... إلخ)، والتدريب على مبادئ حوكمة الشركات. وجدير بالذكر أن الهدف من إنشاء المركز الجزائري لحوكمة الشركات، هو جعله المرجع لعملية حوكمة الشركات في الجزائر.

- كيفية تحسين العلاقة بين المساهمين.
 - كيفية تحسين العلاقة بين المساهمين والمديرين غير المساهمين.
 - كيفية إدارة موضوع التوريث والتداول.
- كما سيدعم مركز المشروعات الدولية الخاصة القيام برصد حالة حوكمة الشركات بالجزائر بشكل مستمر، من أجل تحديد احتياجات الشركات بدقة، والعمل على منهج مقنع لمخاطبتهم.
- وعلى الأغلب سيقوم فريق العمل خلال الثلث الأخير من عام 2010، بافتتاح المركز الجزائري لحوكمة